العملات الافتراضية في الميزان

نبذة عن المقالات المقدمة في المؤتمر الدولي الخامس
عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجـــــامعة الشارقة

خريف ٢٠١٩
رقم الأثر: ٩٨/٠٠٥

العملات الافتراضية في الميزان

نبذة عن المقالات المقدمة في المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة

إعداد: مكتب الدراسات الإسلامية والعلاقات الحوزوية التابع لمعهد بحوث الفضاء الافتراضي

المؤلفان:
سعيد مهديان (خبير معهد بحوث الفضاء الافتراضي)
حجة الإسلام والمسلمين محمود رفيعان
(خبير معهد بحوث الفضاء الافتراضي)
الإشراف العلمي:
رضا حاج حسيني
علیرضا صدوق

طهران، ساحة الأرجنتين، شارع بيهقي، زاوية شارع ١٦غربي، ٢٠
رمز البريد: ١٥١٥٦٧٤٣١١ رقم الهاتف: ٨٦١٢١٠٦١-٢١-٩٨+
الموقع: www.csri.majazi.ir

جميع حقوق هذ الأثر محفوظة لصالح المركز الوطني للفضاء الافتراضي ولا يسمح باستخدام محتوياته إلا بذكر المصدر

إنّ الآراء المذكورة في هذا الأثر لا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز الوطني للفضاء الافتراضي.

فهرس الموضوعات

التمهيد ٧
المقدمة ٩
الباب الأول: نظرة إلى مقالات المقدمه في المؤتمر ١١
الباب الثاني: تقارير الآثار ١٥

التمهيد

الفضاء الافتراضي هو النظام البيئي الذي يبث فكر الحاكم عليه والثقافة الممزوجة به متزامناً مع تنميته المتواصلة، فيتغلب مجرى إنتاج الفكر و ديناميات الحضارة المنتوجة عن الفضاء الافتراضي على المستخدم وقد يحول هويته، يكملها أو يزعزعها أو ينشئ هويات جديدة.
ولكن من منظور آخر، قد قلص الفضاء الافتراضي موانع الفضاء الفيزيائي في إبلاغ رسالة الوحي، كما قلص قصور الكلام والكتابة لما يتمتع من مختلف أنواع الصورة، والأنمي، والصور الرمزية وما شابهها ووفر فرصة عديم النظير لتبليغ الدين والوحي في إكمال معرفة الناس وإدراكهم.
من الواضح أنه في المواجهة الناشطة والانتهازية لمثل هذه الظاهرة، تأخذ الفكرة السائدة عليها الأولوية. فكرة مستمدة من الوحي والتي تركز على سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة وتبرمج تصرفات الإنسان في اتجاه هدف كبير وروحاني. فكرة تعلو من الفضاء الافتراضي وتعطيه الأفكار المتطورة، وسليمة ومفيدة. هذه الفكرة التي لا نجده إلا في الإسلام وتعاليم أهل البيت (عليهم السلام) هي القوة واليد المتفوقة للحكومة الإسلامية في عرض الفضاء الافتراضي المقصودة للمسلمين ومستضعفي العالم.
فبالعناية إلى أهمية هذه المسألة قام المركز الوطني للفضاء الافتراضي بإنشاء مكتب الدراسات الإسلامية والعلاقات الحوزوية التابع لمعهد بحوث الفضاء الافتراضي في مدينة قم المقدسة ويحاول عبر ذلك جعل العلماء الدينية يساهمون في القرارات الكبيرة في ساحة الفضاء الافتراضي ويمهد الأرضية لدخول الحوزة العلمية بشكل منهجي في تصميم قرارات الحكومة.

فمن الأعمال التي قام بها مكتب الدراسات الإسلامية منذ إنشاءه هي تدوين تقارير علمية في دراسات فضاء الافتراضي الإسلامية. تسعى التقارير توفير مجرى لتعرف فضلاء وعلماء الحوزة على ظواهر واقتضاءات عصر الفضاء الافتراضي وآثارها على مختلف ساحات حياة الإنسان من جهة، ومن جهة أخرى جعل مسؤولي البلاد في الفضاء الافتراضي يعرفون أبعاد ظواهر العالم الافتراضي الدينية ويساعدهم في تصميم قرارات مبنية على الفقه والشريعة.

السيد ابوالحسن فيروزآبادي
أمين المجلس الأعلى للفضاء الافتراضي
ورئيس المركز الوطني للفضاء الافتراضي

المقدمة

لا يشك أحد في حاجة الناس في العالم إلى مقايضات مالية سريعة على المستوى الدولي؛ لأن العصر الراهن، هو عصر المعلومات الذي يتم فيه التثاقف واشتراك المقالات، والرؤى والصور. ولكن لا تزال هناك فجوة في التبادلات الاقتصادية السريعة بين كل فرد في العالم مع الآخر.
لم تقدر العملات الافتراضية كبيتكوين سدّ هذه الفجوة بعد، وبينها وبين هذه الحاجة البشرية بون شاسع، فصارت أداة لإرباح بعض وخسائر فادحة للآخرين بدلاً من أن تكون عملة للتبادلات الاقتصادية.
وعلى الحوزات العلمية والتي هي طلائع المرجعية العلمية والفقهية دراسة المسائل المستحدثة وتحليلها وإبداء آراءها في المسائل المعاصرة والقيام بالإجابة عن أسئلة الناس في هكذا مسائل ومواضيع.
فكما قامت الفقهاء في العصور الماضية بتأليف كتب في التجارة والكسب والمشاغل ودرسوا الضوابط الدينية فيها وبيّنوا حكم كل واحد منها، فعليهم اليوم كفقهاء وروّاد الحوزات العلمية تبيين أحكام هذا النوع من التبادلات الاقتصادية الحديثة بعد معرفة الموضوع وتطبيق القواعد الفقهية والأصولية.
في هذا الصدد دراسة آراء علماء المذاهب الأخرى لها آثارها المفيدة، ولذا قام الشيخ الطوسي بتأليف كتاب «الخلاف»، والمحقق الحلي بتأليف كتاب «المعتبر»، والعلامة الحلي بتأليف كتابي «التذكرة» و«المنتهى» فدرسوا فيها آراء علماء مكاتب أهل السنة وقدّموا فقهاً مقارناً.
فالكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم ملخص مقالات المقدّمة والمقبولة للعرض في مؤتمر «العملات الافتراضية في الميزان»، وهو المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة الذي أقيمت في ١٦ و١٧ إبريل ٢٠١٩م في الإمارات العربية المتحدة. فنظّمت الكلية الكتاب في ٣٧ مقالة وطبعته.

تركنا نقد آراء مؤلفي المقالات، مع ذلك بإمكانه أن يكون أول خطوة لباحثي الفقه المقارن في موضوع العملات الافتراضية.

المقالات المدروسة في الكتاب قسم من الدراسات الإسلامية في العملات الافتراضية ولا يعكس آراء علماء جميع المذاهب الإسلامية، فمن الضروري القيام بدراسات أكثر لمعالجة آراء علماء المذاهب الإسلامية الأخرى.

الباب الأول: نظرة إلى مقالات المقدمه في المؤتمر

وفقاً لإقامة المؤتمر في الإمارات العربية المتحدة نرى معظم المؤلفين يحملون الجنسية الإماراتية والنسبة المئوية للمؤلفين الحاضرين في المؤتمر من بلدان أخرى هي على النحو التالي:

جدول رقم (١): جنسية المؤلفين

البلاد	الوفرة	النسبة المئوية
الإمارات العربية المتحدة	١٧	٤٦
الجزائر	٧	١٩
المملكة العربية السعودية	٦	١٦
مصر	٣	٨
الأردن	٢	٦
العراق	٢	٥
الجمع	٣٧	١٠٠

رسم بياني رقم (١): جنسية المؤلفين

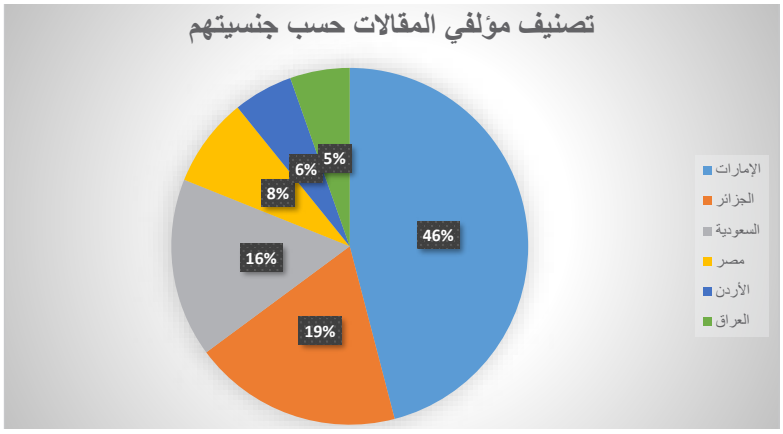

التصنيف الموضوعي

كان أغلب المقالات ذات اتجاه فقهي أو قانوني إلا ست مقالات فإنها تناولت أبعاد العملات الافتراضية الاقتصادية والطوابع الفنية، فلم نجد بينها مقالة ذات طابع ثقافي. يقدّم الجدول الآتي تصنيف المقالات السبع والثلاثين الموضوعي:

جدول رقم (٢): موضوع الدراسات

الموضوع	الوفرة	النسبة المئوية
الفقه	٢٣	٦٢
القانون	٨	٢٢
الاقتصاد	٦	١٦
مجموع	٣٧	١٠٠

رسم بياني رقم (٢): موضوع الدراسات

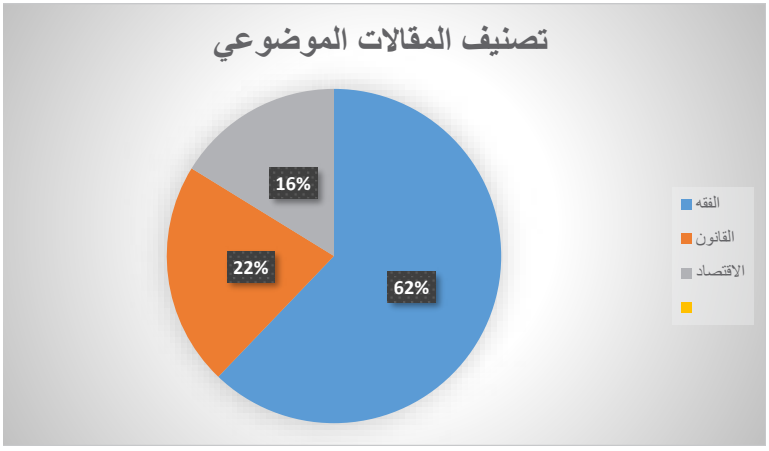

حكم بيتكوين الفقهي

تم دراسة آراء مؤلفي المقالات في حكم بيتكوين الفقهي (أهو حلال أم حرام) في الجدول الآتي. فيعتقد الباحثون أن هناك فرق بين العملات الافتراضية وليست على غرار واحد، فذكروا حكم البيتكوين. فمنهم من امتنع عن إبداء رأيه ومنهم من قال بحليته شرط حلّ المشاكل المترتبة عليه.

جدول رقم (٣): حكم بيتكوين الفقهي في الدراسات

حكم بيتكوين	الوفرة	النسبة المئوية
الحرمة	٢٤	٦٥
الحلّية المشروطة	٨	٢١
الحلّية	١	٣
دون رأي	٤	١١
المجموع	٣٧	١٠٠

رسم بياني رقم (٣): حكم بيتكوين الفقهي في الدراسات

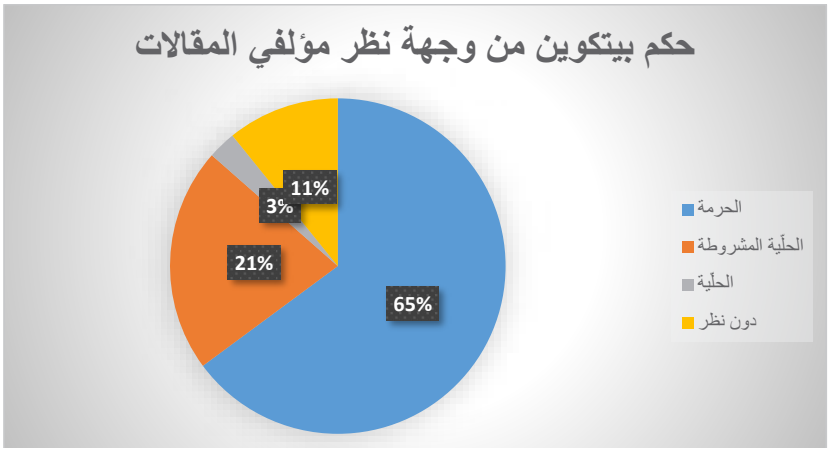

الباب الثاني: تقارير الآثار

	عنوان المقالة:	التأصيل الفقهي للعملات الرقمية – البيتكوين نموذجا	بلاد:	الإمارات
١	المؤلف:	الدكتور غسان محمد الشيخ	شغل:	أستاذ الفقه الإسلامي وأصوله،قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية لجامعة عجمان

تقرير عن المقالة:

تناول المؤلف دراسة ماهية البيتكوين وحكمه الشرعي، فبعد توضيح حول مفهوم النقود، وأصنافها، وتاريخها في الإسلام؛ أشار إلى أدلة جواز البيتكوين منها إصالة الإباحة وضعّفها؛ ثم أشار إلى سبعة أدلة لحرمة البيتكوين وضعّفها؛ ثم قوّى الدكتور غسان، دليلين لحرمة البيتكوين. الدليل الأول هو عدم إذن ولي أمر المسلمين والبنوك المركزية، لأن إصدار العملات على عاتق الحاكم، وفقا لرأي الفقهاء والثاني هو الجهل بجهة إصدار البيتكوين وأنه من يضمن هذه العملات وهذا ما يوجب الغرر.

وكتب في نتيجة المقالة: كان هناك قضايا مالية كثيرة، تعتبر حراماً، كالإجارة شرط التمليك، ولكن العلماء أفتوا بحليتها بعد مضي الزمن وشيوعها وانطباقها بالشرع. البيتكوين حرام بالوضع الحالي، ولكن بالنظر إلى حاجة المجتمع إلي العملات الافتراضية وضرورة التطور، يجب على الدول تأسيس عملات رقمية، لا تنافي الأحكام الشرعية.

	عنوان المقالة:	التأصيل الفقهي للعملات الافتراضية	بلاد:	السعودية
٢	المؤلف:	الدكتور عبد الله راضي الشمري	شغل:	الأستاذ المساعد للفقه بقسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعه حائل

تقرير عن المقالة:

تناول المؤلف بعد توضيح في حقيقة العملات الرقمية، بيان ثلاثة فروق بين العملة الافتراضية وبين العملات الرائجة في عصرنا منها: اختلاف الإصدار، الصرف وكونها ثمنا وذكر أهم نتائج المقالة في ما يلي:

أنه ليست للنقود ضوابط وحدود معينة فقهية، بل العرف هو معياره ويكفي شيوع عملة لتبادل السلع عند الناس.

أنه لا تصدر عملتين رقميتين من مدير واحد أو مركز كالبنك المركزي وهذا ما سيؤدي إلى الجهل والغرر. فإنّ إصدار العملات على عاتق الحاكم ويجب عليه حفاظها من الفساد.

ترتب أحكام النقود والعملات على العملات الرقمية، عند شيوعها لتبادل السلع عند الناس.

	عنوان المقالة:	اصدار العملات الافتراضية بين ضوابط الشرع ومتطلبات العصر	بلاد:	العراق
٣	المؤلف:	الدكتور إسماعيل عبد عباس الجُميلي	شغل:	أستاذ في كلية الإمام الأعظم

تقرير عن المقالة:

يشير الباحث في المبحث الأول إلى مفهوم إصدار النقود في اللغة والاصطلاح، ثم يعالج مفهوم النقد ويذكر أنواع العملات الافتراضية كبيتكوين، وايثريوم وريبل. لقد طرح المؤلف التشابهات والاختلافات في العملات الافتراضية والرقمية، في فصل تحت عنوان «المطلب الثالث: علاقة العملات الافتراضية بالنقود الالكترونية»، يتناول المبحث الثاني ضوابط إصدار النقود الفقهية ومدى انطباقها على العملات الافتراضية ويذكر آراء علماء أهل السنة منها آراء الإمام أحمد بن حنبل، وابن خلدون، وابن تيمية و... .

كما أشار المؤلف إلى ضرورة إصدار العملات من الحاكم، وفق المذاهب الأربعة وقام بتبيينه في أقوال بعض فقهاء السنة؛ وقال في نهاية المقالة: وفق آراء الفقهاء، العملات الرقمية بهذا الشكل تنافي الضوابط الشرعية في الحاضر، فلذلك أفتى العلماء بحرمة هذه العملات بسبب الضرر والغرر.

	عنوان المقالة:	الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية	بلاد:	الإمارات
٤	المؤلف:	أسامة أسعد أبوحسين	شغل:	وزارة التربية و التعليم الشارقة

تقرير عن المقالة:

لقد تناول المؤلف في بداية المقالة، تعريف المفردات الخاصة للبحث لغة واصطلاحا وحاول تبيين الفروق الثلاثة بين العملات الرقمية والعملة الافتراضية. يعتبر المؤلف حكم مشروع العملات الرقمية «المشفرة»، التي سيتم تأسيسها بين الإمارات والسعودية وسيعتبر EM-Cash كالنقود والعملات الرائجة، لأنها صدرت بواسطة الحكومة.

ثم تناول المؤلف، قضية انحصار إصدار العملات بواسطة الحاكم وقال: حتى لو قلنا بانحصار إصدار العملات بواسطة الحاكم، فإن المصافقة بالعملات الرقمية صحيحة شرعا، لأنه حتى الآن لم تحظر أي دولة إسلامية باستثناء الجزائر صراحة هذا النوع من العملات واكتفت البنوك المركزية بتقديم بعض التوصيات ولا تقتضي فتاوى دور الإفتاء في حرمة المصافقة بهذه العملات الرقمية، قرار الحكومة في ذلك. ثم تناول المؤلف دراسة دليل الجهالة المطروح من البعض وقال: إن الجهالة في العملات الرقمية في حقيقتها أو في إصدارها أو المصافقين. يدرس المؤلف أقوال العلماء ودور الإفتاء حول العملات الرقمية وبيتكوين ويشير إلى أقوال علماء السنة حول التحريم والجواز والتوقف فيها. وفي نهاية المقالة، يعتبر التعامل بالعملات الرقمية التي تستخدم في المحرمات حراماً ويذكر عملتين منها. كما يعتبر التعامل بها حلالاً إذا أصدرتها الحكومات ويجوّز باقيها مع بعض الشروط كعدم المضاربة.

	عنوان المقالة:	حكم إصدار العملات الرقمية من منظور السياسة الشرعية	بلاد:	الأردن
٥	المؤلف:	الدكتور محمد محمود أبوليل	شغل:	أستاذ في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية

تقرير عن المقالة:

تتكون هذه الدارسة من أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول التعريف بالسياسة الشرعية والعملات الرقمية في اللغة والاصطلاح. يشمل المبحث الثاني ميزات العملات الرقمية ومواقف الدول منها، والمبحث الثالث التعريف بالنقود ومعايير اعتبارها في الفقه الإسلامي. يتناول المبحث الرابع دور السياسة الشرعية في توجيه إصدار العملات الرقمية.

يؤكد المؤلف في المقالة على لزوم اقتصار اصدار النقود في الدول والحكومات ويستدل لها بأدلة عدة. فيوصي أخيرا أنّ إصدار العملات الرقمية في الدول الإسلامية ليس لمصلحتهم حسب الظروف الموجودة لأنّه يجب الإجابة عن الأسئلة والشبهات حول هذا الموضوع أولا. على سبيل المثال، هل يجب أن تختلف العملات الرقمية في كل حكومة عند الضرب أم لا، فيجب أن يكون عملة واحدة في كل الدول الإسلامية؟

	عنوان المقالة:	التعليل بالثّمنيّة وأثره في أحكام العملات الافتراضّية	بلاد:	الإمارات
٦	المؤلف:	الدكتور محمد سماعي	شغل:	أستاذ في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة

تقرير عن المقالة:

يسعى المصنّف مع الاهتمام بحكم الشرع في ثمنيّة الذهب والفضة وقضية الربا في النقدين، استنباط حكم العملات الرقمية الشرعية. فيدرس أقوال الفقهاء في النقود المعدنية والمضروبة قديماً وبعدها الأوراق النقدية، فيجري نفس الأحكام والعلل في العملات الافتراضية. لأنّه يعتبر ماهية العملات الرقمية نفس النقود الورقية الحاضرة. كما يعتبر الشروط الثلاثة من الشياع، والانضباط وقبول الحاكم لأي شيء يقع ثمن المعاملة ويقول أنّه لايوجد أيّ من الشروط في العملات الرقمية خاصة في بيتكوين فلا يمكن أن تكون ثمنا.

	عنوان المقالة:	العملات الافتراضية واقعها وتكيفها الفقهي وحكمها الشرعي	بلاد:	الإمارات
٧	المؤلف:	الدكتور عمر عبد عباس الجميلي	شغل:	استاذ اصول الفقه فى جامعة الشارقة

تقرير عن المقالة:

يبين المؤلف ماهية عملة بيتكوين، وريبل، وإثريوم وباسكال كوين في القسم الأول ويشير إلى وجود سبعة مشاكل في الوضع الحاضر للعملات. فيعتبر الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨ هي علة ميل الناس إلى العملات الرقمية والتي سبب عدم اعتمادهم على العملات التقليدية ويذكر أنه عدّ ٢١١٦ عملة رقمية و٤ بورصات ومراكز يتم التعامل فيها بالعملات الرقمية.

ويشير إلى ردود أفعال الدول والبنوك المركزية قبال هذه الظاهرة الحديثة ويذكر كلام اقتصادي أمريكي الفائز بجائزة النوبل في الاقتصاد، أنه قال: سيزول بيتكوين لأنه لم يحصل على اعتماد الناس كبقية عملات التقليدية مثل الدولار والذهب، ولا قيمة للعملة إلا بعد قبولها من الناس.

ثم يتناول إصدار النقود واقتصاره في الحاكم ويعتبره حراما تدخلاً في الأمور الحكومية إذا لم يصدر من الحاكم. وفي الخاتمة يوصي أن تؤسس الدول الإسلامية وخاصة الإمارات العربية عملات رقمية موافقة للضوابط الإسلامية.

	عنوان المقالة:	وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية- دراسة فقهية	بلاد:	السعودية
٨	المؤلف:	الدكتور مراد رايق رشيد عودة	شغل:	استاذ الفقه في قسم الدراسات الاسلامة لكلية العلوم الإنسانية في جامعة الجوف

تقرير عن المقالة:

يدرس المؤلف أقوال علماء السنة في التمهيد حول حقيقة النقود على صنفين. والأول من يعتبر النقود منحصرة في الذهب أو الفضة أو العملات منهما والثاني ما عداه. ويعرّض أقوال العلماء العامة في الصنف الثاني ويختار أخيرا بأنّ قضية النقود تعتمد على العرف وهي آلة للصفقة، ومعيار لثمن الأشياء وحفاظ على الثروة ومقبولة من الناس، ثم يعتبر شروطاً في النقود منها عدم التقلبات الشديدة في العملة لما يراها من أنه أكل المال بالباطل. وعلى الرغم أنّ المؤلف لم يجد نصا صريحا من الشارع إلا أنه اعتبر إصدار النقود مقتصرا في مهمات الحكومة ووسيلة لإقامة القسط والعدل في أموال الناس لإجماع الفقهاء عليها. وكما ضمّ إصدار النقود الخالي من النظام والانضباط إلي مصاديق آيتي «ويل للمطففين» و«ولاتبخسوا الناس اشياءهم ولا تعثوا في الارض مفسدين» الشريفتين.

فبعد دراسة ماهية العملات الافتراضية وإيجابياتها وعيوبها وشروط النقود عند فقهاء السنة لا يرى تحققاً لشروط النقود الشرعية في العملات الافتراضية ويعتبر مصدرها مجهولاً، وموهوماً، ومن دون ضمان وفي النتيجة «الغرر الفاحش». ويكتب: سيواجه اقتصاد الحكومات والأشخاص أخطار كثيرة عند الشيوع وعدم تحقق الإصلاح في وضع هذا النوع من العملة. فلذا ستكون الصفقة في هذا العملات محرمة عند ظروف المصافقة الجارية.

	عنوان المقالة:	العملات الافتراضية حقيقتها واحكامها الفقهية	بلاد:	السعودية
٩	المؤلف:	الدكتور بندر بن عبدالعزيز اليحيى	شغل:	استاذ الفقه في قسم الدراسات الاسلامية لكلية العلوم الإنسانية في جامعة المجمعة

تقرير عن المقالة:

يذكر الباحث نبذة عن تاريخ النقود كما ينقل آراء الفقهاء في النقود المعاصرة في ٨ نظرية ويجري أحكام النقدين الذهب والفضة على النقود الرائجة ويرى بعض الأوراق النقدية مختلفة عن بعضها من جهة إصدارها فالتعامل بها لا ينتهي إلى الربا. ثم تناول المؤلف ماهية العملات الرقمية ويعتبر حكمها كالذهب والفضة لرواجها لكنها مختلفة الأجناس، كما يعتقد أن الرواج وإطلاق الثمن عليها لا يكفي لجواز المصافقة ويلزم المخاطر الاقتصادية وإذن الحاكم. واعتبر وجوب الزكاة لهذه العملات في قسم تحت عنوان «الفرع الثاني: الاحكام الفقهية المتعلقة بالمعاملات الافتراضية» وأحكام التصريف مترتبة عليها، ويعتقد أن النسية في العملات الرقمية مثلا بالريال السعودي محرمة ويرى جواز مصافقة كل واحد من العملات الافتراضية ببعضها البعض، كالبيتكوين بالإيثيوم، لأن جهة الإصدار فيهما مختلفة عن الأخر والبيع هو بيع العين بغير العين.

	عنوان المقالة:	ضوابط عملية إصدار النقود والعملات الرقمية، دراسة تحليلية نقدية	بلاد:	الإمارات
١٠	المؤلف:	الدكتور محمد علي سميران	شغل:	أستاذ الفقه و اصوله في كلية الشريعة بجامعة الشارقة

تقرير عن المقالة:

لقد أشار المؤلف في مقالته القصيرة، بعد تعريف مصطلحات عنوانها كالضوابط، والنقود، والعملات الافتراضية إلى نبذة عن تاريخ النقود وتطوراتها عند الناس في ٥ مراحل. ثم يشير إلى الحق المنحصر للحكومة في إصدار النقود وآراء علماء السنة في ذلك كأحمد بن حنبل، وابن خلدون، والشربيني وابن تيمية و اعتبرها من ضوابط إصدار النقود، فذكر ٥ ضوابط للنقود وتحرم التجارة بالعملة للاحتكار أو للإضرار بالمجتمع كما ذكر سبب آخر لتحريمها وهو عدم استقرار سعر البيتكوين وكونها كالمقامرة، كما يرى هدف كثير من العملات الافتراضية مبادلة العملة بالعملة وأرباح القمار وليس مبادلة عملة بالسلع. وفي الخاتمة يرى من عيوب العملات الافتراضية أن الأشخاص مجهولون في هذه التقنية مما يسبّب تبييض الأموال وجرائم مالية أخرى.

	عنوان المقالة:	الضوابط الشرعية للعملات الافتراضية	بلاد:	السعودية
١١	المؤلف:	الدكتورة منتهى صالح عبدالعزيز ابوعين	شغل:	أستاذ في جامعة الملك خالد

تقرير عن المقالة:

لقد إعتبرت المؤلفة الحلية، كالأصل الأول في الصفقات المستحدثة مستدلة بقوله تعالى: «و أحلّ الله البيع وحرّم الربا» إلا ما نهى عنه الشرع خاصة، ثم أشارت إلى آية: «لاتاكلوا أموالكم بينكم بالباطل» ورواية «المسلمون على شروطهم» واعتبرت رضى الطرفين من الأصول الكلية والقواعد الفقهية للبحث. إنها تعتقد أن الثمن والرواج لا يكفيان لحلية المصافقة بالعملات الرقمية وأن إصدار النقود من وظائف الحكومة، مستدلة بآية: «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم». لقد تناولت المؤلفة دراسة بعض المشاكل والعيوب للعملات الرقمية تحت عنوان «المطلب الثالث، قوادح العملات الافتراضي» و اعتبرت مبادلتها في المستوى الحكومي، بالمبالغ الطائلة ذات خطر كبير وتعتقد أنها تخالف أصل «جلب المصالح ودرء المفاسد». وفي الخاتمة دعت الدول بدراسة حثيثة، إلى إصدار العملات المحللة، البديلة عن العملات الافتراضية الموجودة.

	عنوان المقالة:	العملات الافتراضية – ضوابط ومعايير شرعية	بلاد:	الإمارت
١٢	المؤلف:	الدكتور ايمن صالح مرعي السامرائي	شغل:	الأستاد المساعد في جامعة بوليتكنك بأبوظبي

تقرير عن المقالة:

لقد حاول المؤلف الجمع بين قول أبى حنيفه في إمكان إصدار النقود و من قبل الناس و بين قول الجمهور، حيث يشترط أبو حنيفة إصدار النقود، بعدم التضرر وقال: «لا بأس بقطعها إذا لم يضرذلك بالإسلام وأهله»، ثم اعتبر قول الفقهاء حول حصر إصدار النقود في الحكومة مرتبط بالنقدين والعملات الذهبية والفضية القديمة والتي ذات قيمة ذاتية ويرى الحاجة إلى إذن الحاكم في العملات الافتراضية التي ليست لها القيمة الذاتية.

واعتبر عدم التذبذب الشديد من المعايير الشرعية للنقود والعملات ويستند إلى قول إبن تيمية وإبن القيم في ذلك، ثم اعتبر تذبذب العملات الافتراضية مانع في شرعيتها. لقد طرح العلم بالمصدر وعدم الجهل به وعدم الإضرار كالمعيار الثالث والرابع واعتبر غسل الأموال الشامل في العملات الافتراضية من مصاديق الضرر فيها.

	عنوان المقالة:	الضوابط الشرعية للتعامل مع العملات الافتراضية	بلاد:	السعودية
١٣	المؤلف:	الدكتورة خالدة ربحي عبدالقادر الناطور	شغل:	الأستاذ المساعد في كلية الشريعة بجامعة القصيم

تقرير عن المقالة:

لقد تناولت المقالة في العملات الرقمية، دراسة البيتكوين. طرحت في المبحثين الأول والثاني، بلاك تشن و العملات الرقمية و والبيتكوين باختصار فالباحثة في المبحث الثالث، لا تعتقد أن النقود منحصرة في الذهب والفضة، بل كل ما يصلح أن يكون نقدا عرفا، فهو من النقود. إنها درست شرائط النقود الأصلية في أقوال فقهاء السنة، ثم قامت بتطبيقها على شرائط البيتكوين. إنها تقول: أولا، لا رواج للبيتكوين ولم يقبله كثير من الدول؛ ثانيا، قيمتها في حالة تذبذب شديد، فلا تظهر منها قيمة السلع ولا يمكن اعتبارها نسية.

لقد طرحت الدكتورة خالدة ربحي في المبحث الرابع، الفوائد والمحاذير للبيتكوين وفي المبحث الخامس تدرس حكم تعدين البيتكوين وقوت القول بعدم الجواز. إنها تعتقد أن المصافقة والإجارة وسائر العقود ليست جائزة بالبيتكوين وأشارت إلى فتاوى دور الإفتاء بمصر وفلسطين وتركيا وبعض الكبار المعاصرين في ذلك، واقترحت في المبحث السادس، بإصدار عملة افتراضية إسلامية، منطبقة على المعايير الشرعية، التي تم إصدارها من جهة الدولة الإسلامية برصيد الذهب والعملات والعقارات.

	عنوان المقالة:	ضوابط انشاء العملات فى الفقه الاسلامى – عملة البتكوين نموذجا	بلاد:	الإمارات
١٤	المؤلف:	سامي مطرالحمود	شغل:	طالب دكتوراه في كلية الفقه والأصول، جامعة الشارقة

تقريرعن المقالة:

إنّه تم تدوين المقالة في تمهيد ومبحثين. وقام المؤلف بدراسة ماهية العملات الافتراضية في التمهيد باختصار ويشيرفي المبحث الأول إلى ماهية النقود وشروطها في الاقتصاد الإسلامي وثلاث نظريات حول هذا الموضوع. يكتب: «على الرغم أنّ الثمن لايقتصرفي الذهب والفضة لكنّ القضية لاتؤدي إلى جواز كون أيّ شيء سوى النقدين ثمنا أيضا لأنّه هناك ضوابط أخرى سنبحث عنها في المبحث الثاني.» فيشيرإلى تاريخ النقود وأنواعها. ويبيّن المؤلف في المبحث الثاني ثلاث خصائص للنقد وهي: وسيط المعاملات، أداة للادخار، ومعيار سعر الأشياء والخدمات. يعتبرإنشاء النقود منحصرا في الحكومة ولا الأغيار اهتماما لجمهور الفقهاء. ثمّ يقول: على الحكومات منع التقلبات الشديدة في قيمة النقود وإضرار الشعب. يتناول المؤلف في القسم الثالث من المبحث الثاني المشاكل والأخطار في العملات الرقمية الحاضرة ويعتبر البيتكوين ذات كل هذه الأخطار ولذا يحكم بحرمة المصافقة بها.

	عنوان المقالة:	الآثار الشرعية لتداول النقود الافتراضية	بلاد:	الجزائر
١٥	المؤلف:	الدكتور أحمد معبوط	شغل:	أستاذ في كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر

تقرير عن المقالة:

رتب المؤلف مقالته في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، تناول في المقدمة أهمية الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها، ومنهجيتها وخطة البحث. وتناول في المبحث الأول حقيقة النقود ووظائفها، وفي المبحث الثاني حقيقة النقود الالكترونية وخصائصها، وفي المبحث الثالث مفهوم النقود الافتراضية ونشأتها وخصائصها وفي المبحث الرابع المدخل الفقهي للنقود الافتراضية. فيأتي بتخريجه الفقهي، ثم حكم النقود الافتراضية في عدة نقاط فيرى حكمها العام الإباحة لكنه قد يعتري الأحكام الشرعية الأخرى من الندب والوجوب والكراهة والمنع. ثم يتناول حكمها بالنظر إلى الباعث وسد الذرائع، وبالنظر في أصل نفي الغرر، وبالنظر إلى الجهالة. ثم النقود الافتراضية في السياسة الشرعية والاستصلاح وفي النهاية تقييم المخاوف من النقود الافتراضية. وفي الخاتمة توصلت الدراسة إلى أن النقود الافتراضية ما هي إلا حلقة من سلسلة حلقات تحول النقد من حالته المادية الأولى إلى حالته التجريدية، لكنها لم تثبت بعد كفاءتها في أداء الوظائف الأساسية للنقد على الوجه الأكمل. ولهذا فإن في إلحاقها بالنقدين (الذهب والفضة) أو بالنقود البديلة عنهما من حيث الأحكام الشرعية يطرح إشكالات عدة تحتاج من الباحثين نظرا متواصلا، وقد يكون هذا البحث مساهمة متواضعة في ذلك.

	عنوان المقالة:	زكاة العملات الافتراضية معالجتها الفقهية وآثارها الاقتصادية	بلاد:	الأردن
١٦	المؤلف:	الدكتور إبراهيم عبد الحليم عبادة / مساعد راشد الجمهور	شغل:	كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك/ باحث في مرحلة الدكتوراه

تقرير عن المقالة:

تهدف هذه الدراسة بصورة رئيسة إلى بيان أحكام زكاة العملات الافتراضية وآثارها الاقتصادية، إذ توضح التكييف الفقهي لتلك العملات، ومدى انطباق وظائف النقود عليها، وتكشف عن مدى وجوب الزكاة في العملات الافتراضية،كما تظهر أبرز الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن إيجاب الزكاة فيها، وخلصت الدراسة إلى أن العملات الافتراضية تكيف على أنها نقود خاصة: لما تؤديه من بعض وظائف النقود، كقبولها وسيطاً في التبادل، لما لاقته من قبول لا بأس به في بعض الأوساط التجارية، وبناء على ذلك رجحت وجوب الزكاة فيما تمثله من قيمة، وزكاتها زكاة النقود، وقد رصدت الدراسة أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تطبيق الزكاة على تلك العملات.

اقتضت خطة الدراسة أن تقسم إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة. على النحو الآتي: المقدمة وفيها: أهمية الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها، والدراسات السابقة، وإضافة الدراسة، ومنهجها، ثم مخططها. التمهيد وفيه تعريف وبيان لعنوان الدراسة: أولاً: مفهوم الزكاة وشروط وجوبها، ثانياً: مفهوم العملات الافتراضية. المبحث الأول: التكييف الفقهي للعملات الافتراضية. المبحث الثاني: أحكام زكاة العملات الافتراضية. وفيه أربعة مطالب: المطلب الأول: وجوب زكاة العملات الافتراضية ودليله. المطلب الثاني: نصاب العملات الافتراضية. المطلب الثالث: الواجب إخراجه لزكاة العملات ومقداره. المطلب الرابع: حالات زكاة العملات الافتراضية. المبحث الثالث: أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن إيجاب الزكاة في العملات الافتراضية. الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

	عنوان المقالة:	العملات الرقمية بين الشريعة والواقع	بلاد:	الإمارات
١٧	المؤلف:	محمد ربيع محمد صابر الحافي	شغل:	باحث في الاقتصاد الإسلامي

تقرير عن المقالة:

تناول البحث دراسة النقود الإلكترونية من الناحية الاقتصادية، والحكم على التعامل بها من الناحية الشرعية، وركز البحث على ما يمكن أن يطلق عليه اسم نقود من بين وسائل الدفع الإلكترونية المختلفة، وهي النقود الرقمية التي تحمل القيمة المالية للنقود الورقية التي تصدر بشكل نقود شبكية ومحافظ ذكية، وإيضاح ذلك من خلال الدراسة لبيان تعريفها، ونشأتها، ومصادرها، وآلية التعامل بها ومقارنتها مع غيرها من النقود الأخرى، لإزالة الخلط في نسبتها لأي نوع من تلك الأنواع.

ثم تطرق البحث لبيان مطابقة التعامل بالنقود الإلكترونية مع الأحكام الشرعية المنظمة لفقه المعاملات، وخلص البحث إلى أن النقود الإلكترونية بنوعيها الشبكية، والمحافظ الذكية، هي صورة متطورة للنقود الورقية، والشريعة الإسلامية تقبل مثل هذا النوع مادام لا يتعارض مع مبادئها.

وعالج البحث مخاطر النقود الإلكترونية، آثارها على السياسة النقدية من خلال بيان مبادئ الشريعة الإسلامية في معالجة تلك المخاطر، وضوابط إصدارها.

وانتهى البحث بتناول آثار التعامل بالنقود الإلكترونية على بعض المعاملات المعاصرة، منها: التجارة الالكترونية، والصرف المعاصر، وحكم تبادلها بالسلع، وبالذهب والفضة عبر الشبكة.

	عنوان المقالة:	العملات الافتراضية وآثارها الشرعية ـ حالة البيتكوين نموذجاً ـ	بلاد:	الإمارات
١٨	المؤلف:	الدكتورة لمياء محمد رسلان	شغل:	أستاذ مساعد بكلية القانون جامعة الفلاح، دبي

تقرير عن المقالة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الناحية الشرعية للعملات الافتراضية ـ حالة البيتكوين نموذجاً ـ من خلال بيان ماهية البيتكوين ـ نموذجاً للعملات الافتراضية ـ والفرق بينها والنقود الالكترونية وخصائصها، نشأتها، وأهم المزايا والعيوب الخاصة بها، ثم المنهج التحليلي لبيان التأصيل الشرعي لها وما يترتب عليها من آثار شرعية وما يتعلق بها من أحكام الربا والزكاة. تتكون خطة البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة. المقدمة تتناول أهمية الدراسة ومشكلتها وحدودها وأهدافها ومنهجها. المبحث الأول: مفهوم النقود الالكترونية والعملة الافتراضية «البيتكوين» وفيه مطالب (المطلب الأول: مفهوم النقود الالكترونية والعملة الافتراضية «البيتكوين». المطلب الثاني: نشأة العملة الافتراضية «البيتكوين» وآلية تداولها. المطلب الثالث: خصائص العملة الافتراضية «البيتكوين» ومزاياها وعيوبها) المبحث الثاني: التأصيل الشرعي للعملة الافتراضية «البيتكوين» وفيه مطالب (المطلب الأول: التأصيل الشرعي للعملة الافتراضية «البيتكوين». المطلب الثاني: علة جريان الربا في العملة الافتراضية «البيتكوين». المطلب الثالث: حكم الزكاة في العملة الافتراضية «البيتكوين») الخاتمة: تشمل النتائج والتوصيات.

	عنوان المقالة:	النظر المآلي وعلاقته بالحكم على المستجدَّات «العملة الافتراضية أنموذجاً»	بلاد:	الإمارات
١٩	المؤلف:	ظلال أم الخير أحمد تيسير كعيد	شغل:	طالبة دكتوراه بقسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة

تقرير عن المقالة:

تتناول الدراسة مسلك الاجتهاد المآلي من جانبين: الجانب النظري: ويتضمن قواعد وآليات الاجتهاد المآلي وعلاقتها بالحكم على المستجدات. الجانب العملي: ويتناول دراسة تطبيقية لتلك القواعد النظرية على نازلة العملة الافتراضية. وأهمية الدراسة أنها تعالج نازلة من نوازل العصر في قالب أصولي مصلحي، مستنير بهدي المقاصد الشرعية في الموازنة والتغليب، لتكون بذلك متمّمة للجهود المبذولة في دراسة هذه النازلة من الناحية الفقهية والفنية والقانونية.

تتكون الدارسة من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين وخاتمة. تتناول المقدمة أهمية الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها ومنهجها. والتمهيد في تعريف المفردات الأساسية للبحث. المبحث الأول: في التصور الأصولي لعلاقة النظر المآلي بالحكم على المستجدات، وفيه ثلاثة مطالب (المطلب الأول: في شرح مفهوم الاقتضاء التبعي الذي يقوم عليه النظر المآلي عموماً. المطب الثاني: في بيان قواعد النظر المآلي، والصلة بينها وبين الواقع عند إصدار الأحكام الشرعية. المطلب الثالث: في بيان قواعد التنزيل المرتبطة بالنظر المآلي وعلاقتها بالحكم على المستجدات.) المبحث الثاني: في دراسة تطبيقية على نازلة العملة الافتراضية، وفيه مطلبان (المطلب الأول: يعني بتصور النازلة وتكييفها. المطلب الثاني: ببيان حكمها بعد الموازنة بين مصالحها ومفاسدها) الخاتمة: قد حوت جواباً عن إشكالية البحث، وملخصاً لما توصل إليه من نتائج، من جملتها: ترجح الدراسة كفة المفاسد على المصالح في نازلة العملة الافتراضية، مع إمكان تغير الحكم في حال طروء اقتضاءات مؤثرة ترجح كفة المصالح على كفة المفاسد، فالحكم دائر مع المصلحة وجوداً وعدماً.

	عنوان المقالة:	أبعاد العملة الافتراضية	بلاد:	الإمارات
٢٠	المؤلف:	الدكتور علي أحمد المهداوي / الدكتور إسماعيل كاظم العيساوي	شغل:	أستاذ في كلية القانون / أستاذ في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة

تقرير عن المقالة:

تعد العملة الافتراضية من المستجدات التي تحتاج إلى قراءة متأنية لطبيعتها ونظر في أبعادها وتكييفها الشرعي والقانوني، وبناءاً على هذا تتفرع الأسئلة الآتية: ١. ما هي العملة الافتراضية؟ ٢. وما طبيعتها الشرعية أو القانونية؟ ٣. بأي شيء تفارق النقود الالكترونية؟ ٤. ما أبعادها الاقتصادية والسياسية؟ ستتم الإجابة عنها في هذا البحث، وبشكل موجز، وفقاً لمنهجي التحليل والتأصيل، مع مراعاة إبقاء الباحثين على تسمية (العملة الافتراضية) اعتباراً للشائع في اصطلاحها، وليس اعتباراً لمعنى النقد أو العملة فيها. وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث وخاتمة: المبحث الأول: التعريف بالعملة الافتراضية. المبحث الثاني: المقاربة بين النقود الالكترونية والعملة الافتراضية. المبحث الثالث: الأبعاد الاقتصادية والسياسية للعملة الافتراضية. وتوصلت الدارسة إلى نتائج ك «العملة الافتراضية لا زال يكتنفها الغموض لا سيما وأنها أرقام مشفرة، لا وجود لها في الخارج، تفتقر إلى الاعتراف الوطني والدولي، وتعوزها الرقابة الشرعية والقانونية»، و«إمكان استغلالها في تحقيق مقاصد غير شرعية ولا قانونية ولا أخلاقية، كما في غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والاتجار بالمخدرات وبالبشر، وفي التهرب الضريبي، والتأثير على الاقتصاد الوطني»

	عنوان المقالة:	صعوبة تحديد الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية: دراسة على ضوء موقف المشرعين الفرنسي والأوربي	بلاد:	الإمارات
٢١	المؤلف:	الدكتور محمد الهادي المكنوزي	شغل:	أستاذ مشارك بجامعة أبوظبي

تقرير عن المقالة:

أدى افتقاد العملات الافتراضية، في التشريعين الأوربي والفرنسي، لتنظيم قانوني محكم، إلى احتدام النقاش الفقهي بخصوص طبيعتها القانونية. في هذا الإطار، تم تقديم عدة تكييفات قانونية بخصوص هذا النوع من العملات، من قبيل: «العملات الرسمية الوطنية»، و«العملات الأجنبية»، و«العملات الالكترونية» و«الأدوات المالية». غير أن الحقيقة القانونية الوحيدة التي يمكن الجزم بها، أن تداول العملات الافتراضية يعتبر تصرفا قانونيا يدخل في دائرة الأنشطة التجارية المنصبة على التعامل بالأموال المعنوية وتقديم الخدمات المالية.

من أجل هذا، تم إعداد هذه الدراسة قصد توضيح موقف كل من المشرعين الأوربي والفرنسي من الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية، مما من شأنه أن يساهم؛ إلى حد ما؛ في بناء تنظيم قانوني خاص بها.

تتكون الدراسة من مقدمة ومبحثين. المبحث الأول: ربط المشرعين الأوربي والفرنسي تحديد الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية بالبناء التدريجي لتنظيم قانوني. وفيه مطلبان (المطلب الأول: التطور التدريجي لموقف المشرع الأوربي من العملات الافتراضية. المطلب الثاني: استشعار السلطات الفرنسية لأهمية تنظيم العملات الافتراضية.) المبحث الثاني: تأثير غياب تنظيم خاص بالعملات الافتراضية على طبيعتها القانونية. وفيه مطلبان (المطلب الأول: التكييفات القانونية الممكنة للعملات الافتراضية. المطلب الثاني: اعتبار التعامل بالعملات الافتراضية تصرفا قانونيا ذو طبيعة تجارية.)

	عنوان المقالة:	العملات الافتراضية في التشريع الجزائري؛ الواقع والآفاق	بلاد:	الجزائر
٢٢	المؤلف:	الدكتور بلاق محمد	شغل:	أستاذ محاضر جامعة ابن خلدون تيارت

تقرير عن المقالة:

أثار تنامي استخدام العملات الافتراضية جدلاً واسعاً في السنوات الأخيرة، وطرحت العديد من التساؤلات حول ماهية هذه العملات وسماتها وآليات عملها وموقف الحكومات منها والمخاطر المحتملة المرتبطة بتداولها، فاستطاعت في وقت وجيز أن تكسب ثقة المستخدمين جراء المزايا التي وفرتها لهم على حساب العملات الكلاسيكية.

ولم يكن ذلك ليغيب عن المشرع الجزائري، ولكن إدراكاً منه بخطورة التعامل بمثل هذه العملات واستقطابها لبعض الفئات المشبوهة ولأنها قد تكون مؤامرة للتحكم بالنظام الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى تطلبها لنظام إلكتروني محكم تفتقده على الغالب دولتنا الجزائر، جعل الحكومة تقرر منع أي عملة افتراضية ليس لها تغطية نقدية ولا تمر عبر البنوك.

يتكون البحث من مبحثين وخاتمة. المبحث الأول: مدى مشروعية العملات الافتراضية. وفيه مطلبان (المطلب الأول: مفهوم العملات الافتراضية. المطلب الثاني: حكم العملات الافتراضية في القانون الجزائري) المبحث الثاني: تأثيرات التعامل بالعملات الافتراضية في الجزائر. وفيه مطلبان (المطلب الأول: انعكاسات الموقف الجزائري على الاقتصاد الوطني. المطلب الثاني: استشراف آفاق العملات الافتراضية في الجزائر.)

	عنوان المقالة:	الإطار القانوني لتدوال العملات الرقمية	بلاد:	الإمارات
٢٣	المؤلف:	الدكتور مراد بن صغير	شغل:	أستاذ في كلية القانون، جامعة الشارقة

تقرير عن المقالة:

نظراً لحداثة موضوع العملات الافتراضية وارتباطه بتكنولوجيا الإعلام والتقنية الرقمية من جهة، وارتباطه بالجانب المالي والاقتصادي الذي هو عصب الحياة من جهة أخرى، فقد أثار العديد من الإشكاليات القانونية المرتبطة بهذين الجانبين، تقوم هذه الدراسة بمعالجة هذه الإشكاليات. تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى إبراز الطبيعة القانونية للعملات الرقمية، انطلاقا من بيان مدى مشروعيتها، وكذا الجوانب القانونية المرتبطة بشروط وضوابط وحدود تداولها. كما يهدف البحث إلى إيضاح أهم المخاطر والعوائق التي تحول دون إقرار تداول هذه العملات، مع بيان الوسائل والآليات التي يمكن من خلال ممارسة رقابة قانونية على تلك العملات وتداولها. فضلا عن كشف أهم الآثار القانونية الناجمة عن استعمالها وتداولها، مع التركيز على تتبع أهم الثغرات القانونية ومعالم القصور في ذلك. مع الإشارة إلى الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه القانون انطلاقاً من مبدأ سيادة الدولة في إمكانية تقنين هذه العملات الرقمية ووضع شروط وضوابط لتداولها.

تتكون الدراسة من مقدمة ومبحثين وخاتمة. تتضمن المقدمة أهمية الموضوع، إشكالياته وأهدافه، فضلا عن منهجه وتقسيمه. المبحث الأول: الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية وتداولها. وفيه مطلبان (المطلب الأول: مفهوم العملات الافتراضية. المطلب الثاني: مبدأ حرية تداولها) المبحث الثاني: تحديات تداول العملات الافتراضية. وفيه مطلبان (المطلب الأول: عوائق تداول العملات الافتراضية. المطلب الثاني: آثار تداول العملات الافتراضية) خاتمة: تضمنت أهم نتائج البحث وتوصياته.

	عنوان المقالة:	الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية والموقف التشريعي منها	بلاد:	الإمارات
٢٤	المؤلف:	الدكتور جمال عبد العزيز عمر العثمان	شغل:	محاضر لدى كلية الإمام مالك للشريعة والقانون دبي

تقرير عن المقالة:

العملات الافتراضية أدوات رقمية افتراضية، يطلق عليها مجازاً لفظ «عملات»، ليس لها كيان مادي ملموس، منتجة بواسطة برامج حاسوبية، لا تخضع لسيطرة أو رقابة البنوك المركزية والأجهزة الرسمية، يتم التعامل بها بيعاً وشراءً عن طريق الإنترنت أو تحويلها إلى عملات أخرى، وتلقى قبولاً اختيارياً لدى المتعاملين بها.

وهناك غموض بشأن العملات الافتراضية وعدم الاستقرار في أسعارها، لأسباب قد تتعلق بالظروف التي ظهرت فيها ومصادر نشوئها فضلاً عن خصائصها وطبيعتها.

ولم تحظ العملات الافتراضية بتشريع ينظمها محلياً أو دولياً، ما يجعلها مفتقرة للضمان والدعم الحكومي الذي تتمتع به العملات التقليدية أو الرقمية الصادرة والمعتمدة من البنوك المركزية.

يتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة. تتضمن المقدمة أهمية موضوع الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها، والمنهجية المتبعة في الطرح ومعالجة الموضوع. يتناول المبحث الأول ماهية العملات الافتراضية. وذلك من خلال تعريفها، وبيان خصائصها، ونشأتها والتطور الحاصل عليها، والموقف التشريعي للدول منها. ويتناول المبحث الثاني الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية، عن طريق تمييزها عن غيرها من العملات، ثم بيان المخاطر المحيطة بها، ومن ثم التكييف القانوني لها. تتضمن الخاتمة النتائج والتوصيات.

	عنوان المقالة:	الجهالة في العملات الافتراضية: دراسة فقهية قانونية مقارنة	بلاد:	الإمارات
٢٥	المؤلف:	الأستاذ الدكتور الحاج محمد الحاج الدوش	شغل:	أستاذ في كلية القانون قسم الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الإمارات العربية المتحدة

تقرير عن المقالة:

إن الجهالة بطبيعة العملة الافتراضية هي سمة قد تغلب على بعض المتعاملين في سوق الأوراق المالية أو في غيرها في عالمنا المعاصر فقد يجهل البعض الجهة المصدرة للعملة، أو أنها لا تتوفر فيها المواصفات اللازمة لجعلها عملة قابلة للتداول على النحو الذي يتم فيه إصدار النقود والعملات من المصارف المركزية والمؤسسات المالية المعلومة التي تحرسها سلطة البنوك المركزية وسيادة الدول، ويتم التبادل في جميع انحاء العالم وفق ذلك. وقد تنسحب الجهالة على طبيعة إصدار تلك العملات الإفتراضية حيث أنه لا تتوفر في العملات الإفتراضية الشروط المرعية فقهاً وقانوناً في أسس المعاملات والبيع لغياب الوجود المادي للعملات الإفتراضية فهي نقود غير محسوسة ولا يمكن حيازة مادتها مثل عملات الايژيوم، والداش، والريبل، واللايت كوين وغيرها ومن هنا تظهر الحاجة القضائية والنظرية لبيان أثر الجهالة على العملات الإفتراضية من الناحيتين الشرعية والقانونية سيما في المجتمعات والدول الإسلامية التي يشكل عامل الفتوى فيها بعداً أساسياً لتداول تلك النقود والعملات الإفتراضية لأن أثر الجهالة قد ينسحب على الحياة الدنيا والآخرة في حياة المسلمين بطبيعة الحال لذا ستستعرض الدراسة جانباً من صور الفتوى التي اتصلت بالعملات الإفتراضية من منطلقات عديدة تستند إلى الجهالة في بعض جوانبها.

ومن المعلوم فقهاً أن الجهالة تتطلب تنقية المعاملة من الشوائب التي تؤثر على إرادة العاقدين، لذا إستلزم الفقه ان يتم العلم بالمعقود عليه كما يجب بيان صفته أو مقداره، وبيان الثمن ومقداره أو أجله إذا كان مؤجلاً، ولعل الحكمة في فساد أو بطلان العقد تتصل دوماً بوجود الجهالة فيه التي تفسد أو تعدم الشروط اللازمة في العقود. وغني عن الذكر ان العملات

في مراحلها الثلاث (الإصدار ـ التداول ـ التعامل) تقضي بإعمال مبادئ مهمة جداً كمبدأ الإفصاح ومبـدأ الشـفافية وهـذه المبادي هي رأس مال نجاح العملات الإفتراضية أيضاً.
يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة. تتناول المقدمة تعريف موضوع البحث، وأهمية الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها ومنهجيتها. المبحث الأول: مفهوم العملة الافتراضية. المبحث الثاني: ملامح الجهالة في العلمة الافتراضية. المبحث الثالث: حكم الجهالة في العملة الافتراضية. الخاتمة: أهم نتائج الدراسة والتوصيات.

	عنوان المقالة:	مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية	بلاد:	مصر
٢٦	المؤلف:	الدكتور أشرف توفيق شمس الدين	شغل:	أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة حلوان

تقرير عن المقالة:

أشار الباحث في تمهيد بحثه إلى نقاط:

.هناك ثلاثة جوانب تحدد مدى قبول العملة الافتراضية في التداول: الأول هو تحديد لمن تعود ملكية هذه العملة، والثاني مدى توافر تنظيم لها، والثالث إمكانية تسوية المنازعات التي قد تنشأ عن استخدامها.

.العملة النقدية تعبير عن سيادة واستقلال الدولة.

.عولمة النقد هي صورة من صور العولمة.

.العناصر الجاذبة للعملة الافتراضية منها: «الأرباح الكبيرة التي تحققها في البورصات المالية»، و«كونها لا تخضع لرقابة المصارف المركزية»، و«انتفاء وجود رقابة حكومية أو قيود على تداولها» و...

.العوامل التي تقف ضد قبول العملة المشفرة منها: «الافتقار إلى القبول التجاري لها»، و«الخشية من الخسارة بسبب اختراق الشفرة المتعامل بها»، و«الخشية من أن تكون العملة المشفرة مجرد احتيال» و...

.إشكاليات البحث منها: «هل تصلح العملات الافتراضية أن تكون مصلحة يحميها القانون الجنائي، أم أن المخاطر التي تحيط بها يحول دون النظر إليها باعتبارها عملة مقبولة للتداول، يتوافر فيها كافة الضوابط والشروط التي تتوافر للعملات التقليدية»، «كيف يمكن التوصل إلى أشخاص الذين يقفون خلف هذه العملات، ومن هم ذواتهم وجنسياتهم وأماكن عملهم وما هي الأفعال التي يقومون بها» و...

تتكون الدارسة من ثلاثة مباحث وخاتمة. المبحث الأول: مدلول العملة الافتراضية ذات المخاطر (أهمية تمييز العملة الافتراضية ذات المخاطر غير المألوفة، العملة الافتراضية قد تكون حقيقية أو رقمية، تحديد خصائص العملة المشفرة ذات المخاطر و... . المبحث الثاني: العملة

الافتراضية والأنشطة الإجرامية (بيان أوجه الصلة بين العملة الافتراضية والأنشطة الإجرامية، الأنشطة الإجرامية التي تتوافر صلة بينها والعملة الافتراضية. المبحث الثالث: الإجراءات ودليل الإثبات (اقتفاء أثر التعامل يقود إلى تحديد شخص المتعامل، صعوبة تعقبها لاستخدام تقنيات حديثة في التعامل بها، و... . خاتمة: في بيان النتائج والتوصيات.

	عنوان المقالة:	الحاجة لمظلة تشريعية لمارد الدفع الرقمي الحاضر والمستقبل	بلاد:	مصر
٢٧	المؤلف:	الدكتورة هايدي عيسى حسن علي حسن	شغل:	المدرس بقسم القانون الدولي الخاص، كلية الحقوق، جامعة القاهرة

تقرير عن المقالة:

تشير الكاتبة إلى بعض الإشكاليات التي دفعتها إلى دراسة هذا البحث، فمنها «انتفاء التقنيات الكافية المنظمة للمسألة من جل جوانبها»، و«الجهالة المتصلة بمطلق فكرة هذه العملات» و«المخاطر المحيطة بهذه العملات كونها عرضة للتقلب والخسارة ما بين مخاطر تنظيمية وأخرى تتعلق بالحماية».

تتكون الدراسة من مقدمة ومبحثين وخاتمة. المبحث الأول: ماهية العملات الافتراضية وبعض ما يتصل بها من أمور، وفيه ثلاثة مطالب (المطلب الأول: ماهية العملات الافتراضية وطبيعتها القانونية. المطلب الثاني: خصائص العملات الافتراضية. المطلب الثالث: آلية عمل العملات الافتراضية) المبحث الثاني: مدى قانونية العملات الافتراضية من الناحيتين النظرية والواقعية، وفيه مطلبان (المطلب الأول: مدى إمكانية تطبيق قواعد القانون على العملات الافتراضية. المطلب الثاني: مواقف بعض الدول بشأن مدى قانونية العملات الافتراضية). الخاتمة: تتضمن أبرز نتائج الدراسة، منها «الحاجة الملحة للتصدي لموضوع العملات الافتراضية دولياً وفقهياً، تشريعياً وقضائياً»، و«سن التشريعات المنظمة لهذه العملات»، و«عوز بلادنا إلى عملة افتراضية أمر متصور»

	عنوان المقالة:	تبييض الاموال عن طريق العملات الافتراضية كجريمة مستحدثة	بلاد:	الجزائر
٢٨	المؤلف:	الدكتور شامي يسين	شغل:	استاذ مشارك، المركز الجامعي احمد بن يحى الونشريسي تيسمسيلت

تقرير عن المقالة:

يتم التعامل في البيتكوين متنكراً، لما يمكن لكل فرد أن يحصل على عدة عناوين لمبادلته ويصعب تعقب عملية كل فرد جداً. فعرف المجرمون ذلك ويستغلونه للحصول على أهدافهم. تم تدوين البحث في مبحثين وخاتمة. يتناول الباحث في المبحث الأول تعريفاً فقهياً عن تبييض الأموال من وجهة آراء العلماء المعاصرين ثم من وجهة نظر القانون ويستند إلى مواد قانونية من القوانين الجزائرية. ثم تناول طبيعة العملات الافتراضية والفرق بينها وبين بطاقات الدفع الالكتروني. وفي المبحث الثاني قام ببيان تبييض الأموال وعلاقتها بالعملات الافتراضية. وفي الخاتمة يعتبر القوانين الإماراتية قاصرة عن مكافحة غسل الأموال ويرى تدوين قوانين مناسبة للجرائم المالية الحديثة ضرورياً.

	عنوان المقالة:	جرائم العملات الافتراضية واستراتيجيات مكافحتها في التشريع الاماراتي والمقارن "دراسة مقارنة"	بلاد:	الإمارات
٢٩	المؤلف:	الدكتور سيف الدين محمود ابو نحل	شغل:	مدير عام مجموعة مكاتب عبد الله الكعبي للمحاماة والاستشارات القانونية، أبو ظبي

تقرير عن المقالة:

يرجع الهدف الرئيسي من الدراسة هو القاء الضوء على موضوع جرائم العملات الافتراضية وتاثيرها على الاقتصاد المحلي والدولي. وقسمت الدراسة الى مبحثين رئيسيين يسبقهما مقدمة ويتبعهما خاتمة. تناول الباحث في المقدمة نبذة عن تاريخ إصدار العملات الافتراضية وذكر اسم ديفيد تشام كأول مخترع لهذه الظاهرة، ثم يشير إلى رواج هذه العملة في الإمارات في ظل الانعدام القانوني لمكافحة الجرائم التي تتم ارتكابها بالعملة. يبيّن الباحث في المبحث الاول طبيعة أنواع الجرائم المالية ذات علاقة بالعملات الافتراضية كغسل الاموال، وتمويل الارهاب، وتهريب المخدرات، وقرصنة العملات الافتراضية. ثم يتناول في المبحث الثاني سبل مكافحة جرائم العملات الافتراضية في التشريع الاماراتي. وتوصلت الدراسة الى ان المشرع الاماراتي واجه الجرائم التي لها محل في العملات الافتراضية، فأكد الباحث على ضرورة وضع قوانين صارمة عند اعطاء امر اصدار تلك العملات، بحيث على الحكومة الاشراف على البنك المركزي والموسسات المصرفية عند اصدارها.

	عنوان المقالة:	أثر العملات الافتراضية في السياسة النقدية للبنوك المركزية	بلاد:	العراق
٣٠	المؤلف:	الدكتور عبدالعزيز شويش عبدالحميد/ ابراهيم محمد احمد	شغل:	أستاذ في جامعة تكريت

تقرير عن المقالة:

يذكر المؤلف في البداية الدراسات الماضية الصادرة من سبع مؤسسات كسابقة للبحث، ثم يسعى في تبيين مفهوم العملات الرقمية، وتاريخ تأسيسها وإيجابياتها ومضراتها. ثم تحت عنوان «رابعا: العملات الافتراضية والسياسة النقدية» يبحث عن الإجابة لأسئلة ثلاثة وهي: أولا هل هناك للعملات الرقمية وظائف النقود الرسمية والتقليدية؟ ثانيا ما هي تأثيرات العملات الرقمية على سياسات الدول النقدية؟ ثالثا ما هو تأثير العملات الرقمية على نظام العالم المالي غير الرسمي؟ ويقترح المؤلف في النهاية قيام البنوك المركزية بنشر العملات الرقمية القانونية وترويجها ويمنع عن مكافحتها مباشرة لمنع توسيع صرف العملات غير القانونية في أجواء التنافس.

	عنوان المقالة:	العملات الافتراضية: الفرص والتحديات، دراسة حالة صدمة ناتجة عن استخدام العملة الافتراضية على الاقتصاد الجزائري	بلاد:	الجزائر
٣١	المؤلف:	الدكتورة أحلام بوعبدلي/ الدكتور حمزة عمي سعيد	شغل:	أستاذ في جامعة غرداية

تقرير عن المقالة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان الآثار الإيجابية والسلبية لاستخدام العملات الافتراضية على الحكومات. تشير الباحثة إلى الأمان وسرعة الصفقات في بلوك تشن والعملات الافتراضية وخفاء المتعاملين، وعدم قيود البنوك وانخفاض كلفة الصفقات بين الناس في العالم كفرص لهذه التقنية. يعتبر المؤلف آثار العملات السلبية على اقتصاد الحكومات أكثر من آثارها الإيجابية كما يعتبرها السبب الرئيس للتقلبات الشديدة وتقليل قيمة العملات الرقمية. ويذكر «التهرب الضريبي، والتعتيم الذي تعرفه العملة والذي يمكن استغلاله في غسل الاموال، وتمويل الاجرام، بالاضافة الى الآثار على البيئة للتنقيب عن العملة» من مشاكل رواج العملات الرقمية. توصلت الدراسة إلى أنها ليست للعملات الافتراضية قيمة جوهرية ولا تمثل دور النقود لعدة أسباب أهمها غياب جهة مصدرة ومسيرة لها.

	عنوان المقالة:	العملات الافتراضية إشكالياتها وآثارها على الاقتصاد المحلي والعالمي	بلاد:	مصر
٣٢	المؤلف:	الدكتور احمد ابراهيم دهشان	شغل:	مدرس الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق

تقرير عن المقالة:

تم تدوين البحث في أربعة فصول. فتناول في الفصل الأول بيان طبيعة النقود الافتراضية، ودرس الباحث في الفصل الثاني تاريخ تطور العملات الافتراضية كبيتكوين وقيمتها وحجم صفقاتها، وفي الفصل الثالث قام بذكر خصائص هذه الظاهرة ويكتب: إذا قبلت الحكومات هذا النوع من النقد، سينعدم التهرب الضريبي، لأنه لا يوجد فيها عمل إنساني وكل الحسابات في متناول الأيدي. ثم يقارن النقود التقليدية بالعملات الافتراضية ويدرس وجوه التشابه والافتراق بينهما. ويتناول في نهاية الفصل الثالث تحديات رواج هذه الظاهرة الحديثة، ويشير إلى منصة الويب الظلام المخفية وخفاء الIP فيها ويعتبرها إحدى التحديات. تقلبات قيمة العملات الافتراضية الشديدة واستهلاكها الكثير من الكهرباء للتعدين وتبييض الأموال من تحدياتها الأخرى. ويدرس في الفصل الرابع آثار رواج العملات الافتراضية على اقتصاد الحكومات وعلى الاقتصاد العالمي. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من اهمها ضعف البنية التحتية لهذه النقود، وعدم وجود جهة مركزية تنظم عمليات إصدارها ودعمها وحمايتها عند حلول الازمات. وفي الخاتمه اقترح المولف وضع إطار شرعى وقانونى لهذه العملات وانه أولى وأفضل من حظرها.

	عنوان المقالة:	العملات الافتراضية: بين مطرقة التسارع التكنولوجي وسندان المخاطر التقنينية	بلاد:	الإمارات
٣٣	المؤلف:	الدكتور طارق محمد السقا	شغل:	قسم تكنولوجيا المعلومات كلية المجتمع، جامعة الشارقة

تقرير عن المقالة:

يدرس الباحث طبيعه العملات الافتراضية بتفصيل وضمن جداول وصور ويبيّن صور تشابه وافتراقها بالعملات التقليدية كالدولار ويعتبر ديفيد تشاوم أول مصدر لهذه الظاهره الحديثة عام ١٩٨٣. كما يرى أكبر حجم الصفقات في العملات الافتراضية للبيتكوين، ثم إيثريوم، ثم ريبل وبعدها بيتكوين كش. ثم تناول الباحث أسلوب الحكومات إزاء العملة ووضع تعدين ومصافقتها في مختلف البلدان. كما يذكر اهم المخاطر التي تواجه الواقع والمستقبل القريب لبيئة هذه العملات والتحديات الامنية التي تواجه المشاركين فيها.

	عنوان المقالة:	مستقبل النقود في العالم الاسلامي "الدينار الاسلامي المشفر"	بلاد:	الجزائر
٣٤	المؤلف:	الدكتور عويسى امين / الدكتور معتوق جمال / الدكتور العيفة عبدالحق	شغل:	جامعة فرحات عباس، سطيف

تقرير عن المقالة:

قام الباحثون ببيان نبذة عن تاريخ النقود عند العرب في الجاهلية والإسلام للوصول إلى خصائص وميزات النقود الإسلامية في البداية، ثم يدرسون آخر تطورات النقود في العصر الحاضر ووضع عملات الافتراضية كالبيتكوين. وفي المرحلة الثالثة طرحوا تصوراً لشكل من أشكال النقود الذي يجمع بين مميزات النقود في الاقتصاد الاسلامي وآخر شكل من أشكال النقود في عصرنا الذي جاء تحت مسمى «الدينار الاسلامي المشفر» واقترحوا أنه على البنوك الاسلامية تقييم هذا الدينار المشفر على اساس سلة شاملة على الاصناف الستة (الذهب، والفضة، والقمح، والشعير، والتمر والملح) لما لها من قيمة ذاتية وهي أصل النقود في الجاهلية والاسلام.

	عنوان المقالة:	مالية العملة الافتراضية ومدى انطباقها على النقود من حيث الوظائف (البيتكوين انموذجا) دراسة شرعية اقتصادية	بلاد:	الجزائر
٣٥	المؤلف:	حكوم السنية/ الدكتور باحمد رفيس	شغل:	الاستاذ جامعة غرداية

تقرير عن المقالة:

رتب المؤلف مقالته في ثلاثة مباحث وخاتمة. تناول في المبحث الأول مفهوم مصطلحات كالنقود، العملات الرقمية المشفرة، البيتكوين وعملية التعدين، كما يشير إلى آراء علماء السنة من الماضي كالغزالي، وابن خلدون، والمقريزي ومالك بن أنس ومن علماءهم المعاصرون كعبد الله منيع وأحمد سالوس، ثم يتطرق إلى آراء الاقتصاديين الأخصائيين في طبيعة النقد باختصار وبعد ذلك يذكر موجزاً من تاريخ النقد وأنه كان البيع بالمقايضة في البداية ثم بالعملات المعدنية فالأوراق النقدية وبعده بالبطاقات المصرفية، فيعتبر العملات الافتراضية ظاهرة حديثة اشتهرت بالبيتكوين ويقوم ببيان مصطلحات كتعدين البيتكوين. وفي المبحث الثاني قام الباحث ببيان وظائف وخصائص النقود عند الفقهاء والاقتصاديين. وفي المبحث الثالث تبين وظائف العملة الافتراضية (البيتكوين) ومقارنتها بالنقود. وفي الخاتمة توصلت الدراسة إلى أن التعامل بالبيتكوين يشوبه الغرر الفاحش، وشبهة الربا، وأكل أموال الناس بالباطل.

	عنوان المقالة:	محددات الافصاح والتقرير عن آثار التغيرات في اسعار صرف العملات الافتراضية في التقارير المالية لمنشآت الاعمال	بلاد:	السعودية
٣٦	المؤلف:	الدكتور نصرالدين احمد محمد سراج	شغل:	أستاذ في جامعة الجوف

تقرير عن المقالة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على العملات الافتراضية وأنواعها وأسعارها واستعراض المعايير المحاسبية الدولية للتقرير المالي ذات العلاقة بالإفصاح عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ومدى إمكانية تطبيق تلك المعايير على آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الافتراضية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال التي تتعامل بتلك العملات.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: لا توجد معايير محاسبية دولية أو إقليمية توضح كيفية الإفصاح والتقرير عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الافتراضية، كما توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتقرير المالي عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الافتراضية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال، وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات العلمية والمهنية بوضع معايير تضبط الإفصاح والتقرير عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الافتراضية.

	عنوان المقالة:	سوق المستقبليات كآلية مستحدثة لادارة المخاطر الناشئة عن التذبذب السعري للعملات الافتراضية دراسة على سوق مستقبليات البيتكوين في سوق شيكاكو للاوراق المالية CME	بلاد:	الجزائر
٣٧	المؤلف:	الدكتور عادل زيات/ الدكتورة سمرة دومي	شغل:	أستاذ في جامعة فرحات عباس، سطيف

تقرير عن المقالة:

الهدف من بيتكوين استبدالها بالنقد السائد والتعامل بها في الدفع وانهاء سلطة البنوك على العمليات المالية والاقتصادية وخلق عالم لا مركزي من الناحية المالية. أضف إلى ذلك، ما يهم المستثمرين في بيتكوين أنه كيف يمكنهم الوقوف أمام خسائر فادحة بسبب التذبذب السعري في معدل البيتكوين.

تهدف الدراسة إلى التعرف على ما هو متوفر حالياً من أدوات للتحوط من خطر التذبذب السعري للعملات الافتراضية. تشير النتائج المتحصل عليها أن خطر التذبذب السعري في سوق العملات الافتراضية أعلى مقارنة بالأسواق الأخرى، كما أن أساليب التحوط المتوفرة حالياً لإدارة خطر التذبذب السعري قليلة جداً وتنحصر في أسلوب تنويع الحافظة المالية وأداة المستقبليات.